إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

(كتوجه شامل مقارن بين التمويل الوضعي والإسلامي)

أ. بن عمر محمد البشير
BACHIR.MOH90@GMAIL.COM
أ. طيبي عبد اللطيف
ABDELATIFTAIBI@YAHOO.FR

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، حيث ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي. نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في عدة دول ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه هي في حد ذاتها من نمو معتبر على مستوى الاقتصاد من جهة ثانية، فلقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرف رجال الاقتصاد الذين حاولوا أن يضعوا لها إطارا نظريا ليكون بمثابة الأساس المرجعي الذي يخدمها. سواء من خلال الحث على إنشائها وتوجيهها صوب الأهداف المنوطة بها ونحو الغايات المرجوة منها، أو لمحاولة علاج مشاكلها التي على رأسها مشكل التمويل؛ وعلى ضوء هذا جاءت فكرة هذا المقال حول دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنظرة شاملة بين ما هو وضعي وما هو إسلامي شرعي وفق انع الأساليب. الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل الوضعي، التمويل الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، حيث ثمة اتفاق على أهميتها في النشاط الاقتصادي نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في عدة دول ولما تقدمه من خدمات الدعم للمؤسسات الكبرى في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه في حد ذاتها من نمو معتبر على مستوى الاقتصاد من جهة ثانية.

هذا، ويؤكد مفكروا المال والاقتصاد على أهمية دور هذا النوع من المؤسسات في دفع عجلة الاقتصاد للأمم والشعوب على اعتبار أنها النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول عامة دون استثناء، وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على اختلاف أنواعها نامية أو على طريق النمو.

فلقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرف رجال الاقتصاد الذين حاولوا أن يضعوا لها إطارا نظريا ليكون بمثابة الأساس المرجعي الذي يخدمها سواء من خلال الحث على إنشائها وتوجيهها صوب الأهداف المنوطة بها ونحو الغايات المرجوة منها، أو لمحاولة علاج مشاكلها التي على رأسها مشكل التمويل؛

ما لا يمكن إنكاره هو أن الإسلام دين شامل وكامل وصالح لكل زمان ومكان ومساير لكل تطور يعرفه الإنسان في جميع جوانب حياته، وهذا من خلال اجتهاد العلماء و الفقهاء والتي مست جميع جوانب حياتنا؛ السياسية، الثقافية والاقتصادية...فوضعوا أسس وضوابط تحكم تصرفاتنا ومعاملاتنا.

ومن بين أهم الجوانب التي عرفت تغيرات كبيرة وسريعة هي تلك التعاملات الاقتصادية سواء التي يقوم بها الفرد أو المؤسسة أو الدولة، وخاصة المعاملات المالية والتي تلعب دور مهم في سير التنمية الاقتصادية للمجتمع؛

فالاستثمار الناجح يسمح للمجتمع بتحقيق الرفاهية، النمو والتطور من خلال إيجاد مناصب العمل و تحسين المستوى الصحي...، و لا يتأتى هذا إلا بتوفر التدفقات المالية لتمويل هذه الاستثمارات والتي تختلف مصادرها؛ فقد يكون تمويل ذاتي أو من طرف البنوك أو المؤسسات المالية الدولية مثلاً.

في هذا المقال وببيان محدود سوف نتطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل فيها وفق النقطتين التاليتين:

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى ضوء هذا الإشكال يتجلى هدفنا في هذا البحث في إبراز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى أهم جملة المعايير التي يمكن أن تصنف على أساسها هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الدور الاقتصادي التي تلعبه هاته المؤسسات في التنمية؛ ويبرز في الثانية مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى مختلف عوائق هذا التمويل، وأخيرا نبرز آليات دعم وتمويل هاته المؤسسات وفق ما هو مقترح محليا ودوليا.

أولا :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات سنوياً – على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي- برعاية العديد من المؤسسات ذات العلاقة وذلك بهدف الوصول إلى آلية موحدة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الفعاليات كانت تولد مزيدا من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف هذه المشروعات كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة تتناسب مع التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الحاصل. وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد.

أوّلاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق وهناك العديد من المفاهيم التي تُستخدم حاليًا من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في هذا المجال، تختلف باختلاف ظروف كل دولة. ويمكننا أن نسند عدم إمكانية الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من الأسباب تتمثل أهمها في:

- الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميزة للاقتصاد العالمي؛
- اختلاف النشاط الصناعي؛
- تعدد معايير التصنيف؛
- اختلاف درجة النمو؛

1. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن صعوبة إعطاء مفهوم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى بالباحثين إلى الاعتماد على عدة معايير لتعريفها، حيث قسمت تلك المعايير إلى [1]:

[1] نعيمة برودي ، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، في: الملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص116.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- معايير كمية وتشمل معيار عدد العاملين، ورأس المال، وحجم الإنتاج، ودرجة الانتشار، وحجم الاستهلاك السنوي.
- معايير تعتمد على الظروف الوظيفية وتشتمل نمط الملكية السائد، والمكونات التنظيمية.وسنتناولها على النحو التالي:

1.1. المعايير الكمية:

تم الاعتماد على مجموعتين من المعايير الكمية لتحديد صغر أو كبر المؤسسة وتتمثل في [2]:

أ. المجموعة الأولى: تضم مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية، نجد من بينها كل من: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال وحجم الطاقة المستعملة .

ب. المجموعة الثانية: وتضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها: رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

2.1. المعايير النوعية:

تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق [3]. فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها.

أ. معيار المسؤولية: من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد.

ب. معيار الملكية: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.

ج. معيار السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير و التي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، و عموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره.

---

[2] مصطفى بن نوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، 2005م، ص11.

[3] فضيلة حويو، **إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م، ص52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د.معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.

هـ. معيار درجة الاستقلالية المالية: لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% **أو** أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالفروع التي تتكون من أقل من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كنتيجة لتعدد المعايير التي اعتمدها الباحثون في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد تبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بأن هناك أكثر من 50 تعريف مختلف في 75 بلد.

1. عرض بعض التجارب في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنحاول في ما يلي التطرق لبعض محاولات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ. التوجه النوعي:

يعتقد من يستخدم المعايير النوعية بأن النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون محددا لنوع المؤسسة ويتخذ في ذلك عدة معايير كما أسلفنا. وهنا نتطرق لعدد من هذه التعاريف:

تعريف SMALL BUSINESS ADMINISTRATION[4]:

رأت هيئة المنشآت الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953م أن العامل المحدد والأساسي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو طريقة التسيير، بمعنى آخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات المسيرة بطريقة حرة، هي ملك للمسير والتي تهيمن على السوق.

من هذا التعريف يظهر جليا الغموض الذي يبقى حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ ليس بالضرورة أن تكون هذه المؤسسة ملك للمسير ووحده يملك رأس مالها.

تعريف J.E.BOLTON[5]:

[4] إسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم**، في: الملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25- 28 ماي 2003م، جامعة فرحات عباس (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، **مرجع سابق**، ص60.

[5] **نفس المكان**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الستينات بدأ البريطانيون يهجرون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأمام هذه الوضعية كلفت الحكومة البريطانية لجنة يرأسها البروفيسور **J.E.BOLTON** لدراسة إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا. ولقد جاء تقرير **BOLTON** متضمنا تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان يعتمد على ثلاثة معايير هي:

- يتم تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية؛
- تملك هذه المؤسسات حصة ضعيفة في السوق؛
- استقلالية المؤسسة.

من هذا التعريف أو بالأحرى من هذه المعايير يمكن استخلاص بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تعتمد في تسييرها على هرم شخصي بسيط إلى حد بعيد ويتربع مالك المؤسسة على قمة هرم المؤسسة بحيث أن اتخاذ القرارات تعود في النهاية إلى المالك، ولكن هنا لا يمنع من أن يعتمد هذا الأخير على إطارات من عماله يرى فيهم الكفاءة، في اتخاذ القرارات بالاستشارة، دون أن يمنحهم السلطة ويبقى هذا صالح في بعض المؤسسات خاصة تلك التي يقوم عدد عمالها 200 عامل.

كما أنه من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا تملك القدرة في فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق، فهي بذلك غير قادرة على المنافسة القوية.

ومن خلال التعريف أيضا فإن استقلالية المؤسسة له أكثر من معنى، إذ يحدد هذا المعيار بدقة المؤسسة المستقلة من فروع المؤسسات الكبيرة التي لا يمتلكها التعريف.

تعريف M.WOITRIN[6]:

أجرى **M.WOITRIN** دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966م، حاول من خلالها إيجاد تعريف لهذه المؤسسات

التعاريف النوعية إلى حد بعيد ويرى في ذلك ما يلي:

- نقص تخصص عمال الإدارة؛
- قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم، وبالأحرى بين القمة والقاعدة؛
- ضعف التفاوض سواء في البيع أو الشراء.
- اندماج ضعيف مع السلطات المحلية واستقلالية كبيرة في مجال التموين؛
- صعوبة اللجوء إلى الأسواق المالية والحصول على القروض حتى قصيرة الأجل، مما يؤدي بهذه المؤسسات ه المؤسسات على طرق التمويل الذاتي.

[6] عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008م، ص258.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن القول بأن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون عادة عائقا أمام نموها(علاقتها مع الأطراف الممولة، المستهلكين، الممونين، النقابات). بمعنى آخر، يعد حجم الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه المؤسسات في محيطها قليل مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

ب. التوجه الكمي:

تبقى النظرة الكمية رغم انتقادها كذلك أكثر وضوحا من النظرة النوعية في تحديد أو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويستخدم الباحثون معيار الحجم أساسي لقياس هذه المؤسسات، وبالرغم من بساطته ظاهريا يبقى عمليا معقدا، ولم يتمكن من تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وإذا عجز الباحثون في تعريف المؤسسات بالاعتماد على الحجم، فأي معنى يبقى للحجم؟ ومتى نقول أن هذه المؤسسة صغيرة؟ أو هذه الأخرى متوسطة؟ أو هذه كبيرة؟

هل يكفي أن يعمل عدد من العمال في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه متوسطة أو صغيرة؟ وهل مؤسستان يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟ مهما استخدما من تكنولوجيا؟ إنه أمر صعب حقا.

فالحد الفاصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة هو غامض إلى حد بعيد، وهل المؤسسة التي تشغل 200 هي متوسطة والتي تشغل 201 هي كبيرة ؟ ومتى نقول إنها صغيرة؟ وفي دراسة تمت بأوروبا، حاول من خلالها الباحثون تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي استخدموا المعايير الكمية، لكن تختلف هذه المعايير من بلد إلى آخر، وهنا يكمن خطر آخر، وهو توحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات.

فلقد استخدم في بعض البلدان رقم الأعمال وفي بلدان أخرى القيمة المضافة وتارة أخرى الربح وأخرى عدد العمال ... ولا تؤدي هذه المعايير بالضرورة إلى نفس النتائج.

تعريف الاتحاد الأوروبي [7]:

أثبتت مختلف الدراسات اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حتى في البلدان الأوروبية، وهنا تكمن صعوبة توحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات في أوروبا، الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي سنة 1992م إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة. وتوصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها وضع تعريف محدد ووحيد لكل الدول الأوروبية. لكن حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير متقاربة لجمع الرؤية. وأقر المجمع الأوروبي بعدم وجود أي تعريف علمي، حتى تلك التي ستستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلا. فحسب المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المؤسسات المصغرة (الفتية) يتراوح عدد عمالها بين 0 إلى 9؛
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى99 عامل؛

---

[7] **نفس المكان.**

عبد الوهاب دادن ، **مرجع سابق**، ص256.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

• المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل.

وبعد هذا التعريف يبقى الغموض قائما، إذ بهذا الشكل 99.9 ٪ من المؤسسات الأوروبية يشملها التعريف، وهذا يعني عدم وضوح وتحديد التعريف، فالمؤسسات التي يقارب أو يساوي عدد عمالها 500 عامل في اعتقاد المختصين هي مؤسسات قد تكون ضخمة، خاصة عندما تطبق تكنولوجيا متطورة، ويبقى الفرق شاسعا بين هذا النوع وذلك الذي يشغل 10 عمال مثلا أو حتى 50 عامل.

لقد سمح هذا الإشكال بإعادة النظر في التعريف سنة 1996م، لدى غالبية الدول الأوروبية، وأدى التعريف الجديد إلى تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتلك المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، التي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 ٪.

واعتقد الأوروبيون أن تحديد عدد العمال يبقى غير كافي، لهذا أضيف معيار نوعي وهو نسبة الاستقلالية، وبهذا يضم التعريف الجديد ثلاثة معايير قائمة لعلها تكون كافية لتعريف أو تحديد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة عن غيرها من المؤسسات. ومع ذلك، يرى الأوروبيون ضرورة تمييز المؤسسات الصغيرة من المتوسطة فالمؤسسات الصغيرة هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عامل، مع بقاء معيار الاستقلالية قائما، لكن رقم الأعمال لا يتجاوز 7 مليون أورو، أما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال.

وهكذا توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد تعريف موحد بالرغم من عدم دقته، إذ يبقى المرجع الوحيد لتطبيق السياسة الأوروبية الموحدة، وعدم ظهور خلافات بين الدول الأعضاء فيما يخص السياسات الصناعية بين البلدان الأعضاء. إلا أنه وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد، فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال.

الجدول يوضح تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

اسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	إلى غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 إلى 9 عمال	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	إلى غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
إسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 إلى 50 عامل	أقل من 200 عامل
المملكة المتحدة	من 1 إلى 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاندا	أقل من 10 عامل	أقل من 100 عامل
ألمانيا	من 1 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 عامل

المصدر: دادن عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص259.

ثالثاً: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

من خلال الخصائص المذكورة أعلاه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح أنها تساهم بشكل معتبر في الاقتصاد، وعلى الرغم من تباين ذلك من بلد إلى آخر إلا أنه يمكننا القول أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد تتجلى في النقاط التالية:

1. المساهمة في دعم سياسات التشغيل:

يظهر مشكل البطالة في كثير من البلدان التي تتصف بالنمو السريع للسكان والقوى العاملة، حيث أصبح توظيف الأعداد الكبيرة من العمالة غير المؤهلة في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية لهذه البلدان. من هنا كانت أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والحد من هذا المشكل، الوقت الذي عجزت المؤسسات الكبيرة عن ذلك في البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء. فلقد أثبتت إحدى دراسات البنك الدولي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على استيعاب العمالة، إذ يمكنها من توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، وأكثر من 75٪ من عدد العاملين في باقي الدول النامية. فتكلفة فرصة العمل بها أقل بثلاث مرات مقارنة بتكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة. كما تقوم هذه المؤسسات بدور رائد اتجاه تكوين قاعدة متينة من العمالة الماهرة والإداريين الفنيين، فغالبا ما تعتمد على استخدام عمالة غير مدربة أو قليلة المهارة، وسرعان ما تتحول إلى عمالة ماهرة باكتسابها الخبرة الفنية [8].

ومن أهم أسباب هذه الظاهرة استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقنيات مكثفة للعمل نسبيا من جهة ومن جهة أخرى النمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية [9].

[8] محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2008م، ص30.

[9] عبد الرحمن يسري أحمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م، ص205.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في دعم سياسات التشغيل، لدرجة أنه قيل في بعض الكتابات أن:" لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور المفتاح في مجال إنشاء مناصب الشغل" [10]، أما عن دورها في الحد من مشكلة البطالة ببلدنا الجزائر فيمكننا أن نلمسه في الجدول الموالي:

الجدول يوضح مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات في الجزائر بين عام 2007 و2008م

السنة / نوع المؤسسة		2007	2008
المؤسسات الخاصة	الأجراء	771 037	841 060
	أربـــــاب المؤسسات	293 946	392 013
المؤسسات العمومية		57 146	52 786
مؤسسات الصناعة التقليدية		233 270	254 350
المجموع		**1 355 399**	**1 540 209**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية رقم 12 و14 لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

يمكن أن تتضح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للبلدان من خلال المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام، فهي تعتبر مصدرا لروح المبادرة والإبداع المتواصل، وذلك بابتكار المنتجات والعمليات الإنتاجية الجديدة. وقد بينت الدراسات الميدانية في كندا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة خاصة أخذت تفوق المؤسسات الكبيرة في الميدان التكنولوجي باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه، وتساهم بما يزيد عن 70 ٪ من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات ، وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة [11].

3. المساهمة في الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة. حيث تسهم بذلك بتوفير العملة الصعبة أيضا [12]. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من عشر (10) عمال يمكن أن تساهم في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكلين

---

[10] سعدية السعيدي ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2003م، ص15.

[11] محسن عواطف، **مرجع سابق**، ص32.

[12] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م، ص95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. تكون المساهمة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية، بينما تكون المساهمة الغير مباشرة عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة أو النصف مصنعة، والتي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية [13].

4. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتوطين الصناعي:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية النظرية وفي إطار مخطط توطين الصناعة الوطنية أداة للامركزية والتنمية الجهوية، تعمل على تثمين الموارد على المستوى المحلي. ويتحقق هذا الدور انطلاقا من المستويين التاليين [14]:

أ. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية المناطق (التنمية المحلية):**

من بين الخصائص الجوهرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتميز بالحجم الصغير وبالاستهلاك الضعيف لرأس المال، وبسهولة توطينها، وأيضا باستعمالها لتكنولوجيات بسيطة، وهي الخصائص المناسبة للاقتصاديات المحلية، (les economies locales)، حيث تتماشى واهتمامات التنمية على المستوى المحلي التي تتلخص في:

- تشجيع توزيع أحسن ولامركزية النشاطات الاقتصادية ونشر أثر التحولات التي تحدثها عملية التصنيع على كامل القطر الوطني؛
- توفير فرص العمل على المستوى المحلي للسكان المحليين؛
- تحسين مداخيل المناطق الريفية عن طريق توزيع الاستثمار ليشمل هذه المناطق؛
- تثمين الموارد المحلية(المواد الأولية، والموارد البشرية)؛
- فتح مجال الاستثمار والتدخل في النشاط الاقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين (جماعات محلية وخواص).

ب. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل اللامركزية:**

تجمع اللامركزية كسياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الحد من التمركز الصناعي حول المناطق العمرانية الكبرى، والعمل على تحرير قدرات الإنسان على الإبداع. وانطلاقا من المرونة التي تميز توطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تصبح تشكل بتوسعها سلسلة وسيطية بين أقطاب صناعية (مؤسسات ومركبات صناعية) التي يصعب من الناحية التقنية والاقتصادية إعادة توطينها عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن إقامتها في مختلف المناطق.

---

[13] محسن عواطف، **مرجع سابق**، ص33.

[14] عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير مشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م، ص ص 193- 194.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطين في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على توزيع الأنشطة الاقتصادية ويعمل على تحقيق نمو متوازن وإزالة الفوارق بينها [15].

5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار والبحث والتطوير:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإبداع والبحث والتطوير من خلال شكلين أساسين هما إبداع داخلي(ينفذ داخل المؤسسة عبر وظيفتها المكلفة بالبحث والتطوير)، إبداع خارجي(ينجز من قبل المؤسسات المتعاقد معها في إطار عملية المقاولة من الباطن أو عن طريق مراكز البحث)، وفي حالات أخرى يتم المزج بين التنظيم الداخلي والخارجي بهدف استغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية [16].

ونجد في هذا السياق أن العديد من هذه الصناعات في الدول النامية قد نجحت في تقليد الكثير من قطع الغيار والماكينات والآلات وتطورها لتصبح بديلا جيدا للقطع المستوردة. وبالتالي إذا أريد لهذه المؤسسات في الدول النامية أن تملك القدرة التنافسية في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة فلابد لها أن تحسن منتجاتها وأن تعزز أداءها بمختلف الوسائل. وعليها أن تطور تقنياتها وأن تلجأ إلى الإبداع والابتكار من أجل إيجاد السبل والأدوات التي تساعدها علي التعامل مع هذه المتغيرات وأن تخلق أسواق جديدة لها وتطورها وأن تتكيف مع التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها. وعليه يجب علي البلدان المغاربية أن تهتم أكثر بتنمية هذه الصناعات وتطويرها حتى تصمد أمام هذه المستجدات.

وفي الجزائر قد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 15 ٪ من مجموع الإبداعات المسجلة وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة [17].

6. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب الاستثمارات الأجنبية:

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، نظرا للخصائص التي تمتاز بها، وهذا شريطة أن يتم توفير التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في إجراءات وقوانين الاستثمار الأجنبي، والتي من شأنها أن تساهم في دخول العديد من المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في هذه الصناعات. وفي هذا السياق نجد أن تونس والمغرب قد تمكنتا من جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه الصناعات خاصة الصناعات النسيجية والغذائية نتيجة الانفتاح الاقتصادي السائد في هذه الدول منذ فترة مقارنة بالجزائر وليبيا [18].

المبحث الثاني: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

---

[15] محسن عواطف، **مرجع سابق**، ص36.

[16] حورية بالأطرش، **واقع التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2008م، ص14.

[17] **نفس المكان**.

[18] كمال عياشي، **مرجع سابق**، 336.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول العالم على اختلاف درجاته، إلا إنها مازالت تعاني من العديد من الإشكاليات والتي على رأسها إشكالية التمويل. حيث ينظر للتمويل على أنه من بين المشاكل الرئيسية والقضايا الهامة التي تشغل بال أصحاب هذا النوع من المؤسسات، ويعتبرونه الأساس الذي يكتب به النجاح للمشروع أو أن يبوء به بالفشل، وعلى هذا الأساس اعتنت الدول والحكومات من خلال أنشاء وزارات أو هيئات عليا بتهيئة ظروف الإقلاع والاستمرار لهذا النوع من المؤسسات، كما أنشئت صناديق خاصة وبنوك مؤهلة ووكالات مختصة قصد تأمين التمويل اللازم لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على مستوى الاستثمار أو على مستوى الاستغلال [19].

أولاً: مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

1. مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي تطورا ملحوظا كنتيجة لارتفاع حدة المنافسة، زيادة حدة التضخم، زيادة التدخل الحكومي، المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي، التقدم التكنولوجي، زيادة المسؤولية الاجتماعية لدى أرباب الأعمال، وقد أصبح واضحا أن النمو الاقتصادي في الدولة، بل وبقاء المؤسسة ذاتها في النشاط يتوقفان إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية بما يسمح بمواجهة تلك التحديات.

ويعرف التمويل بأنه أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات [20].

كما ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي. وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلي غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه:"نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي". وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعنى إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي [21].

2. أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

---

[19] عبد الله إبراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل**، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص 382.

[20] **نفس المكان**.

[21] أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص 333.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر وظيفة التمويل، بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها، عملية هامة جدا وبالغة التقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر وغير المباشر، لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية على مستقبل المؤسسة واستمرارها وبقاءها على قيد الحياة [22]. فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أم للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل احد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية [23].

تنبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعا، فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة، كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، لقدرتها العالية على تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، وإعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات، والإحلال محل الواردات، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف، ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة.

إن المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيس لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك والتكامل بين كافة فروع الصناعات، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة، وفي الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار وأجزاء ومكونات، مما يسهم في إثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار أشار أشرف محمد دوابه إلى أن: "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو 66 % من إجمالي الصادرات الصناعية لألمانيا، ونحو47 % من صادرات إيطاليا الصناعية، وفي اليابان تمثل هذه المشروعات نحو30 % من إجمالي الصادرات الصناعية، وتوفر منتجات وسيطة بنحو 20 % من صادرات المؤسسات الكبيرة، ونحو 43 % من المكونات الداخلة في صناعة السيارات وحدها، وتستوعب 84.4 %من إجمالي العمالة الصناعية.وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو 60 % من حجم الوظائف، كما تمثل % 50من إجمالي الناتج القومي الأمريكي تمثل في استراليا نحو 85 % من مجموعة الشركات الأسترالية ويعمل بها 45 % من إجمالي القوى العاملة، وتسهم بنسبة 33 % من إجمالي الناتج القومي" [24].

وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها، وبخاصة وأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المؤسسات الكبيرة.

---

[22] عبد الله إبراهيمي، **نفس المكان**.

[23] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص 430.

[24] أشرف محمد دوابه، **نفس المكان**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

رغم أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل حجر الأساس في قيامها ونجاحها واستمرارها. غير أن الدراسات وتحليل واقع هذه المؤسسات أثبتت أنها تعاني من صعوبات وعوائق متداخلة تسبب في نهاية المطاف مشاكل تمويلية عديدة من حيث أسبابها ونتائجها. والتي تناولتها بعض الدراسات [25] من خلال وجهتي نظر، عوائق من وجهة نظر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوائق من وجهة نظر البنوك والمؤسسات المالية المقرضة. ويمكن أن نتناول تلك العوائق والصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على النحو التالي:

1. صعوبات ومشكلات النظام المالي:

في هذا الصدد نجد مجموعة من العوائق والتي قد تتمثل في:

• ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث الخطاب الرسمي (السياسي) عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها [26]:

- غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى.
- المركزية في منح القروض.
- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

• هشاشة العلاقة بنك/مؤسسة: لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة للجوء إلى البنوك بسبب نقص مواردها المالية، غير أن البنوك تبتعد عن زبائنها في كثير من الأحيان بسبب هشاشة هذه المؤسسات وقد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نسب النمو العالي، التي أصبحت مجبرة للتخفيض من استثماراتها وبالتالي مستويات التشغيل بها، لذا تعتبر البنوك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، في حين أنه في بلدان أخرى كتونس مثلا تم القضاء على هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذات سلوك تنشيطي أو مهني للبنوك. وهذه العلاقة الوطيدة أدت إلى نجاح وازدهار كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنك. وفي بلادنا فيشكل كل من البنك العمومي والمؤسسات الصغيرة

---

[25] وائل أبو دلبوح، **طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها**، في: ملتقى التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة- الآفاق والتحديات، 25- 27 أفريل 2006م، دمشق- سوريا. [على الخط]، متاح على: <http://arabic.microfinancegateway.org/files/23040_file__.pdf>(أكتوبر 2008م)، ص ص 7- 8.

[26] سعدان شبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8- 9 أفريل 2002م، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، ص4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمتوسطة عالمين مختلفين وبعيدين ولا تربطهما إلا العلاقات الرسمية مما تجردها من دور الشريك الفعال. وبالتالي يسود اللا تفاهم والقطيعة وتصبح علاقة التنازع لا مفر منها ، خاصة في ظل قلة البنوك الخاصة والبنوك المتخصصة الأمر الذي زاد من أزمة الاستثمار في الجزائر [27].

2. ثقل العبء الضريبي والجمركي:

إن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل يؤدي على تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وزيادة على ذلك هناك عوامل أخرى تضغط على النشاط الإنتاجي من بينها:

- ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتج عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة؛
- كساد الإنتاج المصنع محليا الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية والمنافسة غير المشروعة في الكثير من الأحيان للإنتاج المستورد.

كما أن ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص بالإضافة إلى عوامل أخرى أدى إلى النتائج التالية:

- توقف عدة مؤسسات إنتاجية؛
- فقدان بعض مناصب العمل؛
- وتحول بعض رؤوس الأموال من دائرة الإنتاج إلى دائرة التجارة وخاصة في الاستيراد والسوق السوداء .

كما أن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع وكذلك لبعده عن التطبيقات والأعراف الدولية التي تتماشى وتكييف القوانين والآليات الجمركية. حيث أن قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية وتعدد قنوات الرشوة [28].

3. غياب الفضاءات الوسيطة (البورصة):

إن غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة. فنعتقد أن تكريس ثقافة السوق المالي في الجزائر سوف يحفز القطاع الخاص، على وجه الخصوص، على اللجوء إلى عمليات التمويل المباشر، أين تسود مظاهر اقتصاد السوق وتتنحى مظاهر اقتصاد الاستدانة. ولقد بينت العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوربية أن الإمكانيات وفرص التمويل المتاحة المؤسسات المسعرة (Cotées) تفوق بكثير تلك المتاحة للمؤسسات غير المسعرة

---

[27] السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول**، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص 324.

[28] **نفس المكان**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Non cotées). والواقع أن توفر سوق مالي كبديل أمام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى اشتقاق نشاط آخر مصاحب وهو الاستثمار في الأوراق المالية. ولما علمنا بأن السوق المالي يعتبر مجالا لتقييم أداء المؤسسات المسعرة، فإن ذلك يعتبر حافزا لتلك المؤسسات للرفع من مستويات أدائها، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع مستوى أداء الاقتصاد الكلي.

أضف إلى ذلك، أن اللجوء الأسواق المالية عند الحاجة إلى التمويل، والابتعاد عن التمويل البنكي، سوف يزيد من درجة استقلالية المؤسسات ذات العجز المالي ومن ثم إمكانية الاستثمار في مختلف المجالات بعيدا عن شروط منح الائتمان المصرفي.

ثالثاً: الآليات المقترحة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر

نظرًا للأهمية التي أولتها السلطات العمومية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان من الضروري العمل على قضاء كل المشاكل التي تعاني منها ولاسيما التمويلية، إذ عارضت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على تقديم مساعدات مالية للشركات الكبرى المتعثرة التي بلغت حوالي 1.2 تريليون دج (13.5مليار أورو)، وكلها باءت بالفشل .وعليه من الأحسن تحويل تلك الأموال إلى تنمية الـ PME، وتمويل الاستثمار دون إهمال الشركات الإستراتيجية، وعلى هذا الأساس بادرت وتبادر الوزارة إلى إيجاد حلول لذلك على المستوى المحلي والوطني والدولي [29]:

1. على الصعيد المحلي:

نظرًا لعدم وجود بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظل التفكير من الوزارة الوصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر التي أُنشئت عام 1994م، التكفل بتهيئة المحيط الملائم، والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات، حيث عملت على استحداث وإقامة هياكل مالية تتولى وتعتني بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت حتمية خاصة مع انطلاق برنامج تأهيل المؤسسات بصفة موسعة، ونذكر من هذه الهياكل:

أ. صندوق ضمان القروض: **Fonds de Garantie des crédits de la PME**

باعتبار مشكل الضمان هو العقبة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية، أُنشئ صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس2004م، بعد مرور 10 سنوات على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حيث تقرر إنشائه بموجب المرسوم رقم 373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002م، برأسمال 1.1 مليار دج مكتتب كليًا من الخزينة.

[29] صليحة بن طلحة ، بوعلام معوشى ، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، **مرجع سابق**، ص 356 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم، حيث يقدم الضمان للمشاريع المربحة التي ليس لها ضمانات، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس لها ضمانات كافية. لأن هدف الصندوق هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالانطلاق والتوسيع ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك، وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية، على أن يغطي الضمان 80 % من قيمة القرض المحصل عليه، علمًا أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 4 مليون دج بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج.

قدم الصندوق إلى غاية 30 ديسمبر2005م حوالي 72 ضمان، 12 في إطار برنامج الميدا، قيمة الضمانات 1.4مليار دج، والتي سمحت بإنشاء 2692 منصب شغل، وحصة الأسد ترجع للقطاعات التالية:

- صناعة المواد الغذائية 16 ضمان من الصندوق؛
- معدات البناء 11 ضمان من الصندوق؛
- بيوتكنولوجيا 5 ضمانات من الصندوق.

هذه الضمانات تخص بالدرجة الأولى المناطق الوسطى من الوطن، ثم مناطق الشرق، وبدرجة أقل مناطق الغرب، بينما الجنوب فحصته ضعيفة بضمان واحد فقط موجه لولاية الوادي.

كما وقع الصندوق عدة اتفاقيات في بدايتها مع البنوك، وهي بنك التنمية المحلية، بنك البركة، البنك الوطني الجزائري، والبنك الجزائري للتنمية الريفية، Housing Bank، ثم اتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، وأخيرًا اتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللجنة الأوروبية بمبلغ 20 مليون أورو.

ب. صندوق رأسمال المخاطر: Fonds de Capital Risque

تسمى كذلك شركات رأس المال المخاطر، وفي بلدان أخرى شركات رأسمال الاستثمار، وهي مؤسسات ظهرت في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية استجابة لاحتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة للثورة الجديدة في مجال التقدم التكنولوجي، وخاصة صناعة الكمبيوتر، والإلكترونيات وتكنولوجية المعلومات، ثم انتشرت في الكثير من البلدان الأخرى.

يهدف رأسمال المخاطر إلى التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة، وعليه فرأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال سواء من أسهم عادية أو أسواق الدين بسبب المخاطر العالية المرتبطة بها، ولكنها ذات عوائد مرتفعة. تتدخل شركات رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي مرحلة من مراحل نشاطها :مرحلة الإنشاء للتزويد برأس المال الثابت ورأس المال العامل، مرحلة التوسع والنمو للدخول في أسواق جديدة أو رأسمال شركات رابحة، أو مرحلة النضج والسيطرة على مؤسسات قائمة ذات أداء ضعيف لتحسينها.

وتعتبر شركات رأس المال المخاطر أحد وسائل الدعم المالي والفني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر المرتفعة، وبالمقابل ذات إمكانية النمو و الربحية المرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الجزائر تأسس صندوق رأسمال المخاطر برأسمال 3.5 مليار دينار في2004م، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009م حيث سيتم إنشاء 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا يستوجب إقامة 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة40% من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج.

لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تستطيع تعبئة موارد ها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، بتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون أن تقوم بالتسيير، بل تقدم لها المساعدة التقنية والتسييرية، وبالمقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين.

منذ 1992م وفي إطار تمويل القطاع الخاص، تم إنشاء شركة رأسمال المخاطر بمشاركة بين المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Finalep وبنكين عموميين BDL وCPA (60٪)، والبنك الأوروبي للاستثمار BEI (11٪).

ج. التمويل بالقرض الإيجار: Leasing

هي عملية إيجار القيم المنقولة وغير المنقولة، وهذا تعويضا للقرض البنكي، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستئجار ما يحتاجه من منقولات وعقارات من مؤسسة مختصة في القرض الإيجاري لمدة محددة، وتدفع مقابل ذلك إيجارات تساوي أو أقل من مدة إهلاك الشيء المستأجر، وفي نهاية مدة الإيجار، إما يجدد عقد الإيجار، أو يشترى الشيء المستأجر، أو يرجع للمؤسسة المؤجرة.

في هذا المجال، تم في الجزائر إقامة شركة للقرض الإيجاري لصالح الـ PME، مؤسسة"مغرب قرض إيجار الجزائر" Maghreb Leasing Algérie (MLA) وهي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي- أوروبي، اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005م، رأسمالها هو واحد مليار دينار محرر بنسبة 50 ٪، ويتكون من مجموعة من المساهمين: بنك تونسي خاص "أمان بنك" 25 ٪، مؤسسة تونسية أخرى "تونس قرض إيجار" 36 ٪، "صندوق الاستثمار الأوروبي" 20 ٪، "فرع من الوكالة الفرنسية للتنمية" Proparco 10%، "صندوق رأسمال المخاطر" مجموعة MBEF 5 ٪، مجموعة CFAO 4 ٪، على أن تبدأ نشاطها في نهاية السداسي الأول لعام 2006م.

استفادت "مغرب قرض إيجار الجزائر" من 10 مليون أورو من البنك الأوروبي للاستثمار(BEI)، وعند تشغيله سيكون من أول أعماله تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على المعدات اللازمة لنشاطها من معدات النقل والأشغال العمومية، ومعدات طبية، ومكاتب، ومخازن،....

تراوح مدة إيجار الوسائل المنقولة وغير المنقولة التي تمول بها (MLA) زبائنها، بين 3 و7سنوات، وفي نهاية المدة سوف يمتلك الزبون الوسائل إذا دفع الإيجار كله بانتظام. وحسب مسؤولين من (MLA) سوف ترتكز العمليات على قرض الإيجار في الأول لتشمل فيما بعد عقد تحويل الفاتورة (Factoring) بتسيير حقوق المؤسسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصغيرة والمتوسطة، وهي تعمل كذلك على الدخول مستقبلا في بورصة الجزائر عن طريق إصدار سندات في السوق المالي المحلي.

2. التعاون الدولي:

وهو تعاون يتم فيه تقديم مساعدات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء بصفة ثنائية أو متعددة الأطراف، من بينها:

أ. برنامج: MEDA

يندرج في إطار التعاون الأورو- متوسطي EDPME، حيث تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وهدفه هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأهيلها وتأهيل محيطها، ومدة برنامج الميدا هي 5 سنوات، انطلق فعلا في 2002م بقيمة قدرها 62.9 مليار أورو، ليخص 1456 عملية، إذ تم تأهيل 553 مؤسسة من مجموع 3800 مؤسسة صناعية خاصة بتكلفة قدرها 17 مليون أورو. تقود برنامج الميدا وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ووفد اللجنة الأوروبية بالتعاون مع ممثلي الجمعيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه هو الاستشارة، والدراسة، والتكوين لتلك المؤسسات.

وفي برنامج الميدا، تم تحقيق إلى غاية 2004م حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، كما تم إنجاز جهاز لتغطية الضمانات البنكية بقيمة 20 مليون أورو هدفه تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض.

تجدر الإشارة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ في نهاية السداسي الأول لعام 2005م حوالي 236727 مؤسسة، منها 20000 مستعدة لتطبيق برنامج الميدا، والباقي فهي إما لا تحتاج للبرنامج أو غير راغبة فيه. وتخص مساعدات برنامج الميدا عمليات الخبرة والتكوين ومساعدة البنوك على تطوير القرض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل رأس المال المخاطر، والاعتماد الإيجاري.

ومن هنا يمكن القول أن الكثير من المؤسسات لم تشعر بأهمية العملية رغم حيويتها، وهذا يستدعي وجود خبراء لفحص الوثائق الداخلية للمؤسسات، واكتشاف الأخطاء والصعوبات. ففي دراسة قام بها البرنامج الأورو-متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين وجود ثلاث أنواع من هذه المؤسسات:

- نوع أول في وضعية بقاء ترفض التأهيل، فهي لا تحقق الشروط وتعاني من صعوبات.
- نوع ثاني في وضعية نمو تقبل التأهيل، وتطبقه جزئيا ً ويطلب أصحاب هذه المؤسسات ضمانات النجاح.
- نوع ثالث في وضعية جيدة قبلت التأهيل كليًا، حيث دخلت في عملية تأهيل مسيريها.

ب. البنك الإسلامي للتنمية: Banque Islamique de Développement (BID)

ويتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية:

- فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتية، ولدراسة سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة العولمة وتحديات المنافسة.
- إحداث محاضن أو مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم مثل ماليزيا، إندونيسيا، تركيا.

وقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبهما مبلغ 9,9 ملايين دولار للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث إحدى الاتفاقيتين تنص على تقديم قرض بقيمة 5,1 مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للمساهمة في دراسة وتنفيذ نظام جديد للمعلومات الاقتصادية، وذلك بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات والنهوض بالاستثمارات الخاصة. وسيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية للبنك الإسلامي في خلال 20 عاما مع خمس سنوات فترة سماح.

ج. الوكالة الفرنسية للتنمية: Agence Française de Développement (AFD)

الوكالة موجودة في الجزائر منذ 1967م، ولم تقم إلا بروتوكولات بين الحكومات، لكن منذ 1992م أصبح تدخل الوكالة من خلال مواردها وإجراءاتها الخاصة لتمويل القطاع العام، وكذا القطاع الخاص من خلال فرعها Proparco بقروض مباشرة أو منح ضمانات أو عمليات على الأموال الخاصة. ففي 1998م كان أول قرض طويل الأجل بمقدار 15 مليون أورو لصالح CPA وجه لتمويل استثمارات توسيع وتجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

وفي نهاية 2002م حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح لـ CPA لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التوقيع على القرض في مارس 2003م وهو في مرحلة استعماله، وحاليا يعمل على مضاعفة وتنويع بعض الخدمات المالية كالاعتماد الإيجاري Leasing ، وعقد تحويل الفاتورةFactoring . أما فيما يخص Proparco فقد بدأ تمويله للقطاع الخاص ابتداءا من 2003م بمساهمة في الأموال الخاصة بمقدار 01 مليار أورو في مؤسسة مالية خاصة بالاعتماد الإيجاري، وقرض 20 مليون أورو لمتعامل خاص للهواتف النقالة.

د. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: ONUDI

تأسست ONUDI في 1967م بفينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، بحيث هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي.

بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999م ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة (PME-PMI).

كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ. البنك العالمي:Banque Mondiale

تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية Société Financière Internationale التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" NAED عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ "لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري Leasing ، وعقد تحويل الفاتورة Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة - Micro Finance مع متعاملين أوروبيين.

و. التعاون الثنائي:

في مقدمة برامج التعاون الثنائي، نجد التعاون مع ألمانيا: مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (PME/CONFORM) ويخص مجال التكوين والاستشارة في التسيير بإنهاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان، كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن. وانطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" في الفترة (2005- 2007م) بهدف تطوير التنافسية لهذا النوع من المؤسسات، عن طريق تأهيل هياكلها وتقوية الكفاءة الداخلية. وهناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، تركيا، ...وذلك لاكتساب الخبرة اللازمة من أجل وضع برامج المعتمدة على تجارب الدول الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، في: الملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25- 28 ماي 2003م، جامعة فرحات عباس (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
2. أشرف محمد دوابه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م.
3. حورية بالأطرش، واقع التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2008م.
4. سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8- 9 أفريل 2002م، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط.
5. سعدية السعيدي ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2003م.
6. السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م، مرجع سابق.
7. صليحة بن طلحة ، بوعلام معوشي ، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م، ص205.
9. عبد الله إبراهيمي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م.
10. عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007م.
11. عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير مشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م.
12. فضيلة حويو، إدارة الأعمال الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م.
13. محسن عواطف، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2008م.
14. مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، 2005م.
15. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م.
16. نعيمة برودي ، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، في: الملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م.
17. وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها، في: ملتقى التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة- الآفاق والتحديات، 25- 27 أفريل 2006م، دمشق- سوريا.
18. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، في: محمد راتول: ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17و18 أفريل 2006م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com